

بعد عزل رئيسه "أحمد شد" مجلس جماعة بني ملال يفتح باب الترشيح لمنصب الرئيس



وكان الرئيس المؤقت للمجلس الجماعي لبني ملال أحمد بدرة والمرشح بقوة لرئاسة المجلس أن المجلس سيسير على نفس نهج الرئيس المعزول أحمد شدا، معبرا عن تأثره لقرار العزل، واعتبر أن شدا ضحى بصحته من أجل المدينة وذلك خلال الدورة العادية لشهر فبراير للمجلس الجماعي لمدينة بني ملال. وكانت المحكمة الإدارية بالدار البيضاء، قد قضت بالإثنين الماضي، بعزل رئيس جماعة بني ملال وعضو المكتب السياسي للحركة الشعبية، "أحمد شد" مع إحالته على محكمة جرائم الأموال. وجاء قرار العزل بعد قرار سابق لوزارة الداخلية بتوقيف رئيس جماعة بني ملال بناء على التقارير والملاحظات التي قامت بها مفتشية وزارة الداخلية، التي سجلت عدة خروقات مالية للجماعة.

■ ملفات تادلة 24

أعلنت ولاية جهة بني ملال خنيفرة، مساء أمس الخميس 13 أكتوبر، عن فتح باب الترشيح لمنصب رئيس مجلس الجماعة الترابية بني ملال. وجاء في المذكرة أنه تبعا لقرار والي جهة بني ملال خنيفرة رقم 74 بتاريخ 12 فبراير 2020، القاضي بمعاينة انقطاع "أحمد شد" عن مزاوله مهام رئيس مجلس الجماعة الترابية بني ملال، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14.113 المتعلق بالجماعات، فقد تم الإعلان عن الفترة المخصصة لإيداع الترشيحات لرئاسة مجلس الجماعة الترابية بني ملال المحددة في خمسة أيام. وأوضحت المذكرة أن الفترة المخصصة لإيداع الترشيحات لرئاسة مجلس الجماعة المذكورة والمحددة في خمسة أيام ستنبتدئ من يوم الخميس 13 فبراير الجاري، على أن يكون التصويت يوم 24 فبراير المقبل..

يهم أصحاب السيارات..

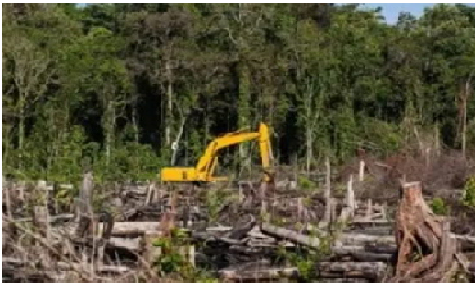
خدمة دفع جديدة للتأكد من صدق المعلومات



بات بإمكان المغاربة الراغبين في اقتناء سيارة مستعملة الاطلاع على جميع المعلومات الخاصة بها وبمسار بيعها السابق، والتأكد من صدق المعلومات حولها، من خلال خدمة إلكترونية أطلقتها المديرية العامة للضرائب. أعلنت المديرية العامة للضرائب (DGI)، اليوم الاثنين 10 فبراير، عن إطلاق خدمة جديدة تسمح لتجار السيارات بدفع الرسوم الثابتة البالغة 300 درهم عبر الإنترنت، وقالت المديرية العامة للضرائب إن هذه الخطوة تأتي في إطار مواصلة استراتيجيتها لرقمنة وتحسين خدماتها الإلكترونية. "SIMPL"

وتمكن الخدمة الجديدة لأصحاب امتياز بيع العربات من الدفع الإلكتروني للواجبات الثابتة المحددة في 300 درهم المطبقة على إيصالات الشروع في استعمال العربات المنجزة بعد انتهاء فترة صلاحية الإيصال بالشروع في الاستعمال

إعدام غابة من أجل إحداث فيلات فاخرة في الرماني



غيباب الأمن فيها، وإعادة إسكان قاطني الصفيح المقدرين بـ 54 أسرة، وهو التعداد الذي يشكك فيه نشطاء. موقع هاشتاغ | 9 فبراير 2020

تطرقت جريدة "المساء" الصادرة يوم الاثنين إلى خبر يتعلق بإعدام غابة من أجل إحداث فيلات فاخرة في الرماني، مضيفة أن المجلس الجماعي صوت على تنحية أشجار عمرها 100 سنة، رغم وجود أراض شاسعة يمكن استغلالها في البناء. وأوردت الجريدة تصريحاً للأستاذ الجامعي والفاعل الجموعي ميلود الهاشمي، أوضح فيه أن غابة "البيرول" تعد مركز مدينة الرماني، مشيراً إلى أنها تحد من انجراف التربة، وتواجه تجمع المياه، وتسهم في القضاء على بعض الحشرات. وأضاف أن مقرر المجلس الجماعي للرماني جاء مفاجئاً وعبثياً ليمسح هذه الغابة من الوجود، بدعوى

صحافي استقصائي إسرائيلي يكشف مكان دفن بن بركة



في كتاب جديد من حوالي 1000 صفحة، يكشف الصحافي الاستقصائي الإسرائيلي في "نيويورك تايمز" رونين بيرغمان عن بعض خفايا اغتيال المعارض المغربي المهدي بن بركة.

الكتاب الصادر عن دار النشر "غراسي" تحت عنوان "لأم واقتل أنت الأول: القصة السرية للاغتيالات الموجهة برعاية إسرائيل"، وهو كتاب/ حدث يعود إلى العديد من الاغتيالات التي هبأت لها وكالة الاستخبارات الإسرائيلية "الموساد".

في برنامج "وقع غدا" على "أوروب1"، يحكي الصحافي كيف ساعدت المخابرات الإسرائيلية النظام المغربي على تنحية المهدي بن بركة، أحد أقوى معارضي الملك الراحل الحسن الثاني خلال سنوات الخمسينات.

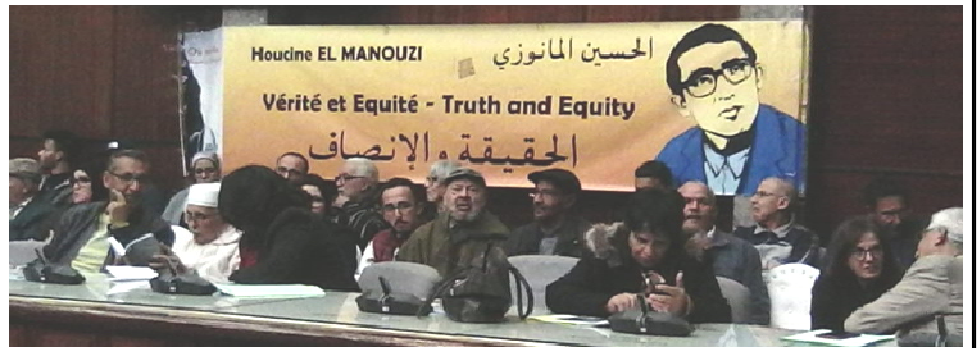
ويقول الصحافي الاستقصائي "الموساد" لم يساهم في الاغتيال فقط، الأمر أكثر من ذلك بكثير". ويؤكد أن "المخابرات المغربية قدمت خدمة كبيرة للإسرائيليين، من خلال تمكين الموساد من الاستماع إلى المحادثات الأكثر سرية بين القادة العرب"، ويزيد "لكنهم، كانوا يريدون شيئا في المقابل، لأنه لا شيء مجاني في عالم الاستخبارات".

ويحكي الصحافي أنه إذا كان الفرنسيون متورطين في اختطاف المعارض المهدي بنبركة، فإن المغرب طلب من الموساد أيضا مساعدته. ففي يوم



هيئات حقوقية من أجل الحقيقة والإنصاف

وعدم التكرار وحفظ الذاكرة



تحت شعار "نضال مستمر من أجل: الحقيقة والإنصاف وعدم التكرار وحفظ الذاكرة" وجهت مجموعة من الهيئات الحقوقية نداءنا إلى كل الأحزاب الوطنية والديمقراطية وكل المنظمات الحقوقية والمركزيات النقابية وجمعيات المجتمع المدني وإلى الدولة المغربية بمختلف سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية من أجل العمل على التسوية الشاملة والعادلة والمنصفة لملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وذلك من خلال: خلق آلية وطنية لمواصلة الكشف عن الحقيقة في الملفات العالقة لا سيما المتعلقة بالاختفاء القسري وإعادة الاعتبار لكل الضحايا وذوي حقوقهم بما يتناسب وحجم الأضرار المترتبة عن الانتهاكات وتوفير الضمانات الدستورية والقانونية والمؤسسية الكفيلة بمنع تكرار ما حدث وحماية الأجيال من أقدار العودة إلى تجاوزات الماضي وأكد البلاغ علة ضرورة حفظ ذاكرة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان باعتبارها جزءا لا يتجزأ من